A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/30/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 3 يوليو 2019

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثلاثون
جنيف، من 8 إلى 12 يوليو 2019

التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

من إعداد الأمانة

1. وفقاً للفقرة 47 من ميثاق الرقابة الداخلية، يقدم مدير شعبة الرقابة الداخلية تقريراً سنوياً موجزاً إلى الجمعية العامة للويبو، من خلال لجنة البرنامج والميزانية (التقرير السنوي). ويوفر هذا التقرير معلومات عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها شعبة الرقابة الداخلية في الفترة الممتدة من 1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

3. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/PBC/30/5).

[يلي ذلك التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019

قائمة المحتويات

معلومات أساسية 4
بعض الإنجازات البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 4
مبادئ التخطيط 5
المعايير المهنية 5
مسائل مهمة وتوصيات الرقابة العالية الأولوية 5
التدقيق في الأنظمة الأمنية للنفاذ المادي 6
التدقيق في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية 7
التدقيق في الصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو 8
التدقيق في تنفيذ استراتيجية الويبو لتأمين المعلومات 8
التدقيق في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات 9
تقييم البرنامج التجريبي بشأن التطوير المهني والوظيفي (المرحلة 2) 10
التقرير التجميعي لاستعراض التقييم بشأن منتجات الويبو التقييمية 11
تقييم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ 12
أنشطة التحقيق 13
لمحة عامة عن عدد الحالات 13
حصيلة أنشطة التحقيق 14
الحالات التي رُفض فيها تقديم معلومات أو مساعدات 16
وضع تنفيذ توصيات الرقابة 16
العمل الاستشاري والرقابي الاستشاري 20
التعاون مع هيئات الرقابة الخارجية 20
اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة 20

التعاون مع أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات 21
أنشطة الرقابة الأخرى 21
أنشطة التواصل في المنظمة 21
استقصاء الرضا 21
التواصل مع مهام رقابية أخرى 21
الاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية 22
موارد الرقابة 22
الميزانية والموظفون 22
التدريب 23

المرفق

المرفق الأول – قائمة تقارير شعبة الرقابة الداخلية

معلومات أساسية

1. الغرض من شعبة الويبو للرقابة الداخلية هو توفير رقابة داخلية مستقلة وفعالة للويبو، وفقا للأحكام المنصوص عليها في ميثاق الرقابة الداخلية.

2. ويقضي ميثاق الرقابة الداخلية[1] بأن يقدِّم مدير شعبة الرقابة الداخلية تقريرا سنويا موجزا إلى الجمعية العامة للويبو، من خلال لجنة البرنامج والميزانية. ويتناول التقرير السنوي لمحة عامة عن أنشطة الرقابة الداخلية التي أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك نطاق وأهداف هذه الأنشطة والجدول الزمني للعمل المُنجز والتقدم المُحرز في تنفيذ توصيات الرقابة الداخلية.

3. ووفقا لميثاق الرقابة الداخلية، قدِّمت إلى المدير العام واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة نسخة من مشروع التقرير السنوي لتقديم تعليقات عليه؛ وأُخذت تلك التعليقات في الاعتبار في النسخة النهائية من التقرير.

بعض الإنجازات البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

4. تواصل شعبة الرقابة الداخلية تقديم الدعم إلى الويبو في تعزيز الضوابط والمساءلة والشفافية والتعلم، من خلال إدراج أدوات وممارسات مبتكرة ومناسبة للغرض المتوخى، من شنها أن تساعد الويبو على رفع المعايير في مجال إدارة المخاطر وتنفيذ البرامج، إضافة إلى جملة أمور أخرى.

5. وقد خضع ميثاق الرقابة في عام 2018 إلى التنقيح، ليشمل جملة أمور من بينها، معلومات محددة بشأن الشروط التي يمكن بموجبها تقديم الخدمات الاستشارية والتشاورية. ويساعد هذا التوضيح على ضمان أن تظل الاستقلالية وعدم تعارض المصالح من بين المبادئ الأساسية في عمل شعبة الرقابة الداخلية.

6. وأُدمجت التكنولوجيا في مجموعة الأدوات الخاصة بالشعبة، ويستمر استخدام أنظمة إدارة التدقيق، للتشجيع على التخلص من استخدام الورق، وتكامل تدفقات العمل؛ واستخدام لوحات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتقديم معلومات أفضل عن إدارة التوصيات؛ وتوسيع أدوات تحليل البيانات لتعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر؛ واستخدام الرسوم البيانية لتبسيط تقارير التقييم. وتعاونت الشعبة مع شعبة الاتصالات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشعبة المشتريات والسفر لاقتناء أداة التدريب الجديدة لتصوير البيانات المسماة ®Tableau والتدريب على استخدامها، وستستفيد هذه الأداة من تحليلات البيانات في جميع البرامج الثلاثة.

7. كما تم تطوير نظام لإدارة القضايا بالحاسوب داخلياً، وتطبيقه في قسم التحقيق التابع لشعبة الرقابة الداخلية في أوائل عام 2019. والهدف من هذا النظام هو تجميع كافة سجلات التحقيق ووثائقه. وبذلك، فهو يتيح تتبع أنشطة التحقيق ويسهل النفاذ إلى الوثائق والأدلة الخاصة بكل حالة. كما يحتوي هذا النظام على عناصر للتحكم في دقة توقيت أنشطة التحقيق والامتثال الإجرائي، فضلاً عن وحدة للإبلاغ عن الأنشطة.

---

[1] انظر الفقرتين 47 و48 من ميثاق الرقابة الداخلية.

8. وعملت الشعبة على تشجيع التعلم التنظيمي من خلال تطوير وحدة عبر الإنترنت لتعلم كيفية استخدام التقييمات كجزء من دورة الإدارة. وتعمل الشعبة على توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به في مجال مكافحة الغش وإساءة الاستخدام من خلال أنشطة استباقية واحترازية، شمل ذلك المشاركة في عملية لتقييم مخاطر الغش، وتصميم وحدة تدريبية للتوعية إزاء الغش بالتعاون مع مكتب المراقب المالي.

9. وبادرت الشعبة بجملة من الإجراءات من بينها تنفيذ تمارين مشتركة بين قسمي التدقيق والتقييم، للاستفادة من أوجه التآزر المحتملة، وتفادي الازدواجية في الجهود، وإضفاء مزيد من القيمة. وتمثل عملية المراجعة والتقييم المشتركة الجارية لسياسة الويبو في مجال المساواة بين الجنسين تجربة رائدة.

10. وبغية ضمان جودة وظيفة التقييم، يجري حالياً الاضطلاع بتقييم خارجي للجودة. ويركز التقييم على قياس أنشطة قسم التقييم ومنتجاته وفقًا لمعايير مجموعة التقييم بالأمم المتحدة لعمليات التقييم. وستخضع وظيفتا التدقيق الداخلي والتحقيق إلى تقييم خارجي للجودة في عام 2020.

مبادئ التخطيط

11. راعت الشعبة أثناء وضع خطة عملها الرقابية جملة من العوامل، من بينها تقييم المخاطر ودراسة الجدوى والأثر في البلد ودورة الرقابة والآراء التي قدّمتها إدارة الويبو والدول الأعضاء والموارد المتاحة. وقبل وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الرقابة، قُدِّم مشروع خطة الرقابة أيضاً إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراضه وتقديم المشورة بشأنه وفقاً للفقرة 28(أ) من ميثاق الرقابة الداخلية.

12. وتحقيقاً لأكبر قدر من التغطية الرقابية وتعظيماً للفعالية في استخدام الموارد المحدودة وتفادياً للازدواجية المحتملة في الأنشطة، راعت الشعبة أيضاً العمل الذي أنجزته هيئات رقابة أخرى مثل المدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة فضلاً عن التقييمات التي طلبتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

13. ووُزعت خطة الرقابة لعام 2019 على جميع مديري البرامج وأتيحت لموظفي الويبو عبر الشبكة الداخلية للويبو. وأُنجزت خطة عام 2018 وفقاً للجدول الزمني المحدد وفي حدود الميزانية المخصصة.

المعايير المهنية

14. تلتزم شعبة الرقابة الداخلية في أنشطة التدقيق التي تجريها بالإطار الدولي للممارسات المهنية الذي أصدره معهد المدققين الداخليين. وبالمثل، تسترشد الشعبة في أعمال التحقيق التي تجريها بالمبادئ التوجيهية الموحدة والمبادئ التوجيهية للتحقيق التي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين. وتمتثل الشعبة في أنشطة التقييم التي تجريها بالمعايير الدولية لممارسات التقييم كما حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

مسائل مهمة وتوصيات الرقابة العالية الأولوية

15. يحتوي هذا الجزء على معلومات عن النتائج والتوصيات الرئيسية ويعالج المخاطر العالية ذات الأولوية المدرجة في تقارير الرقابة الداخلية: عمليات التدقيق والتقييم وتقارير التورط الإداري، التي صدرت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

16. وتتعلق النتائج والتوصيات الرئيسية بالتقارير التالية الصادرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير[2]:

(أ) التدقيق في الأنظمة الأمنية للنفاذ المادي؛

(ب) والتدقيق في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية؛

(ج) والتدقيق في الصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو؛

(د) والتدقيق في تنفيذ استراتيجية الويبو لتأمين المعلومات؛

(هـ) والتدقيق في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات؛

(و) وتقييم البرنامج التجريبي شأن التطوير المهني والوظيفي (المرحلة 2)؛

(ز) والتقرير التجميعي لاستعراض التقييم بشأن منتجات الويبو التقييمية؛

(ح) وتقييم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛

(ط) وتقرير عن التورط الإداري في إدخال تصحيحات في سجل مدريد بحكم الوظيفة؛

(ي) وتقرير عن التورط الإداري في أنظمة إدارة استفسارات العملاء (مشروع أصدِر للتعليق عليه)؛

17. وحرصت الشعبة على التواصل مع الإدارة بانتظام لاستعراض التوصيات المفتوحة ومتابعة وضع تنفيذها. وتعالج الإدارة جميع التوصيات من خلال خطة عمل تحدد الأنشطة المقترحة والموظفين المسؤولين وأجل التنفيذ. وتدار التوصيات المفتوحة من خلال نظام قاعدة بيانات الفرق المركزية (©TeamCentral)[3] المتاح للشعبة وإدارة الويبو والمدققين الخارجيين.

التدقيق في الأنظمة الأمنية للنفاذ المادي

18. خلصت عملية التدقيق إلى أن الإدارة والموظفين قد قدموا أدلة على التزامهم بإجراء عمليات إدارة سليمة للأنظمة الأمنية للنفاذ المادي وصيانتها وتحسينها، وتعزيزها من خلال سياسات وإجراءات وممارسات ملائمة للغرض المتوخى.

19. وثمة عمليات لحماية الأنظمة الأمنية للنفاذ المادي والبيانات ذات الصلة، ولإدارة حقوق النفاذ أيضا. وأظهرت الاختبارات التي أجريت أن سجلات النفاذ توفر معلومات دقيقة يمكن التوفيق بينها وبين أدوات النفاذ المادي الأخرى مثل المراقبة بالفيديو.

20. وبينما ركزت بعض التوصيات أساساً على مواصلة توثيق العمليات والممارسات القائمة من أجل تحديد الضوابط الداخلية والحوكمة على نحو أفضل؛ ينبغي لشعبة تأمين المعلومات والأمن اتخاذ الإجراءات المناسبة للمضي قدما فيما يلي:

---

[2] ترد قائمة التقارير في المرفق.

[3] نظام ©TeamCentral هو أحد وحدات نظام TeamMate وهو برمجية مخصصة لمهام الرقابة تضم وحدات مختلفة مثل وثائق عمل إلكترونية؛ ومتابعة التوصيات وتقييم المخاطر وتحديد الجدول الزمني.

(أ) تعزيز عمليات التحليل والتنبيه في الوقت المناسب بشأن جملة أمور من بينها الاتصالات التي تنطوي على سوء نية، وذلك من خلال مطالبة المورد المعني بإدارة الشبكة بإتاحة نقاط التفتيش ومفاتيح التبديل وسجلات الخادم في نظام مركزي لإدارة المعلومات الأمنية والأحداث؛

(ب) وحماية أصول المعلومات عن طريق الاحتفاظ بجرد اسمي للأنظمة الأمنية للنفاذ المادي وتحديثها بانتظام، لتعزيز آليات الجرد القائمة على نحو أكبر؛

(ج) وتعزيز إدارة المخاطر، لا سيما المخاطر التي يتسبب فيها الغير، والمرتبطة بتنفيذ سياسة مقدمي خدمات الويبو؛

(د) ودعم الرصد الفعال والمساءلة والوضوح من خلال تعزيز النماذج المعتمدة للتقارير.

التدقيق في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية

21. خلصت عملية التدقيق إلى أنه بالرغم من أن المواعيد الزمنية لاستكمال محفظة التخطيط للموارد المؤسسية خضعت للمراجعة لأكثر من مرة، من التاريخ المقرر لعام 2015 إلى إقفالها الرسمي في يوليو 2018، فقد سلّمت الويبو المشاريع في حدود الميزانية الإجمالية البالغة 25 مليون فرنك سويسري التي وافقت عليها الدول الأعضاء في عام 2010.

22. وحددت خطة تحقيق الفوائد الخاصة بمحفظة التخطيط للموارد المؤسسية 132 فائدة متوقعة، تحقق 82 في المائة منها. ومع ذلك، ثمة فرص للحصول على مزيد من الفوائد المترتبة عن التخطيط للموارد المؤسسية من خلال تطوير آلية تعاونية لدعم مجالات العمل في الحصول على قيمة أكبر من حلول أعمال التخطيط للموارد المؤسسية والعمليات ذات الصلة.

23. وعلاوة على ذلك، وإذ تتأهب المنظمة للانتقال إلى التقنيات السحابية، ينبغي للمجلس المعني بمحفظة أنظمة إدارة المعلومات الإدارية للموارد البشرية الاضطلاع بدور رائد في استعراض التأثير المحتمل لهذه الخطوة على كل من نظام التخطيط للموارد المؤسسية والسياسات واللوائح والقواعد والممارسات التنظيمية ذات الصلة، من أجل ضمان جملة من العناصر من بينها القدرة على التكيف والمواءمة والحفاظ على استمرارية العمل.

24. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد إدارة كبرى مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الويبو من استحداث عملية داخلية يتم بموجبها إنشاء اتفاقات تقديم الخدمات وحسابات طلب الخدمات ذات الصلة مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني منذ البداية. وسيتيح ذلك تسجيل التكاليف ذات الصلة بشكل أفضل وتجنب المسائل المتعلقة بالتسوية على غرار ما شهده تنفيذ محفظة التخطيط للموارد المؤسسية.

25. ومن بين الفرص التي تم تحديدها لتحسين إدارة المشاريع، تطوير مصطلحات مشتركة لتصنيف وثائق المشروع ذات الصلة وتوثيقها وحفظها ضمن نظام لإدارة المحتوى المؤسسي؛ من أجل تعزيز دقة وثائق المشروع واكتمالها وفعالية النفاذ إليها وتبادلها.

26. وأخيراً، تم تحديد عدد من القضايا التي أثيرت بشأن الإدارة الفعالة والناجعة للمشاريع في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية، وتم تسليط الضوء عليها باعتبارها قضايا نظامية في إطار تدقيق شعبة الرقابة الداخلية في إدارة المشاريع في الويبو[4] (IA 2016-04) الصادر في عام 2016. وسوف يساعد تنفيذ التوصيات العالقة لتقرير إدارة المشاريع في معالجة هذه القضايا.

التدقيق في الصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو

27. استشفّ التدقيق عدداً من التطورات الإيجابية في إدارة الصناديق الاستئمانية وتسيير شؤونها. فعلى سبيل المثال، ثمة درجة عالية من الالتزام بنظام الويبو المالي ولائحته، والأحكام الواردة في مذكرات التفاهم ذات الصلة، وغيرها من الضوابط الداخلية المتعلقة بالأنشطة الإدارية.

28. ومع ذلك تشير شعبة الرقابة الداخلية إلى أن هناك فرصًا للمنظمة لتعزيز إدارة الصناديق الاستئمانية. ومن بينها، الحاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة الداخليين المعنيين مع الجهات المانحة بهدف مواءمة تكاليف الدعم الحالية تدريجياً في عدد من الصناديق الاستئمانية مع المعدل المحدد في سياسة الويبو بشأن إدارة المساهمات الطوعية. وسيضمن ذلك امتثال المنظمة لسياساتها.

29. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز عملية إدارة المخاطر في الصناديق الاستئمانية من خلال العمل التعاوني بين أصحاب المصلحة بدعم من مكتب المراقب المالي، لضمان تحديد المخاطر في الوقت المناسب، ووضع استراتيجيات مناسبة للتخفيف منها.

30. وتشير شعبة الرقابة الداخلية إلى أنه ينبغي على المنظمة اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة الحالة الراهنة لإحدى الصناديق الاستئمانية، التي لم تضطلع بأية أنشطة مالية أو متعلقة بالبرنامج منذ قرابة عقد من الزمن. وستضمن معالجة هذه الحالة، من خلال السعي إلى تجديد ذلك الصندوق أو إغلاقه، امتثال الويبو لسياساتها.

31. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الويبو إلى تقييم الحاجة إلى إجراء التقييمات وتثمينها بعد انتهاء الصناديق الاستئمانية من عملها وإغلاقها، بما في ذلك مواءمة الأحكام ذات الصلة في سياسة إدارة المساهمات الطوعية مع الممارسات القائمة.

32. وأخيراً، وبغية المضي قدما في الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ينبغي أن تتضمن خطة عمل الصناديق الاستئمانية الجوانب والآراء المتعلقة بالمنظور الجنساني عند الاقتضاء، ومراعاتها أيضا لدى تنفيذ الخطة وإصدار التقارير بشأنها.

التدقيق في تنفيذ استراتيجية الويبو لتأمين المعلومات

33. تشير شعبة الرقابة الداخلية إلى أن أصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات أثناء التدقيق يرون أن المشاريع المختلفة المحددة في استراتيجية تأمين المعلومات مناسبة للغرض. وبالرغم من أن المنظمة لم تبت في قرار نقل بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومنصاتها وبرامجها إلى السحابة الإلكترونية، فإن الشعبة تشير إلى أن أثناء صياغة استراتيجية تأمين

[4] https://www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/en/oversight/iaod/audit/pdf/project_management.pdf

المعلومات في عام 2015، كان الهدف هو التكيف مع التغييرات في مجال التكنولوجيا وتدابير حماية البيانات ذات الصلة، على غرار استخدام التقنيات السحابية.

34. وستساهم مواءمة استراتيجية تأمين المعلومات مع سياسة حماية البيانات المستقبلية فور الانتهاء منها، في تعزيز شمولية استراتيجية تأمين المعلومات فيما يتعلق بإدارة حوادث تأمين المعلومات والالتزامات ذات الصلة تجاه عملاء الويبو.

35. ويمكن تعزيز مقياس نضج تأمين المعلومات الذي وضعته شعبة تأمين المعلومات والأمن من خلال صقل تعاريف العناصر المكونة للمقياس، والمضي قدما في تحديد المعايير والمقاييس ذات الصلة.

36. وقد حددت استراتيجية الويبو لتأمين المعلومات الكشف المحتمل غير المصرح به عن المعلومات الحساسة بأنه من بين النزعات والمخاطر التكنولوجية الرئيسية؛ وساعدت شعبة تأمين المعلومات والأمن نظام معاهدة البراءات في تحديد عناصر منع تسرب البيانات وتصميمها في إطار مشروع المنصة المحكمة والآمنة لنظام معاهدة البراءات. وفضلاً عن ذلك، ستستفيد الويبو من تقييم المجالات الأخرى التي قد تكون هناك حاجة فيها إلى حل لمنع تسرب البيانات، بما يتناسب مع تصنيف المخاطر وأمن المعلومات، وتحديد الأدوات للمساعدة على منع تسرب البيانات واكتشافه من خلال وسائل مختلفة.

37. وشرعت الويبو في استخدام الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي في الحماية النهائية وحالات التهديدات والاستجابة، وينبغي لها أن تواصل النظر في تأثير الاتجاهات/التغييرات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي في تطور استراتيجية تأمين المعلومات في المستقبل.

38. وأخيرًا، ستقوم شعبة تأمين المعلومات والأمن بتعميم حل جديد لإدارة أمن المعلومات والمخاطر والامتثال بغية ضبط ورصد ومراقبة تأمين المعلومات والمخاطر ذات الصلة على نحو أحسن، بما في ذلك قدرات توثيق التهديدات ونقاط الضعف.

التدقيق في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات

39. أشار التدقيق إلى أنه جرى تبسيط سير العمل في معالجة رسوم بحث معاهدة البراءات، حيث عرف المكتب الدولي تراجعا واضحًا في عبء العمل المرتبط بمطالب خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية الناشئة وفقًا للقاعدة 1.16(هـ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات[5]. وسيتم المضي قدماً في تبسيط هذه العملية أكثر وتعزيز فعاليتها من خلال أتمتة عدد من المهام اليدوية المُضطلع بها في عمليات المقاصة.

40. وأفضى إدخال جدول زمني للمقاصة إلى تحسين تخطيط التدفق النقدي وإدارته في المكتب الدولي من خلال دمج مدفوعات متعددة في تدفق دفع واحد لخفض رسوم المعاملات، وتحديد موعد متفق عليه لمدفوعات وإيرادات المبالغ المتعلقة بعملية المقاصة.

[5] عندما يتعلق الأمر بدفع رسوم البحث بعملة يقرّرها مكتب تسلم الطلبات ("العملة المقرّرة") غير العملة المحددة من قبل إدارة البحث الدولي ("العملة المحدّدة")، فإن المبلغ الذي تستلمه فعليًا، بموجب الفقرة (د) "1" من هذه القاعدة، إدارة البحث الدولي بالعملة المقرّرة، عندما يتم تحويله إلى العملة المحدّدة، أقل من المبلغ الذي حددته، وسيدفع المكتب الدولي الفرق إلى إدارة البحث الدولي. بينما، إذا كان المبلغ المستلم فعليًا هو أكثر من ذلك المحدّد، فسيحتفظ المكتب الدولي بالفرق.

41. وأدى تنفيذ عملية المقاصة إلى انخفاض متوسط المبلغ النظري للنقد في المصرف (عملة اليورو) مقارنة برسوم البحث في معاهدة البراءات بنسبة 69 في المائة. وقد أتاح هذا الانخفاض للمكتب الدولي تفادي تكاليف التمويل المتعلقة بأسعار الفائدة السلبية السائدة.

42. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت شعبة الرقابة الداخلية انخفاضًا نقديًا في الرسوم المصرفية المتعلقة برسوم تحويل الأموال إلكترونيا، والتي كانت مرتبطة بتخفيض حجم معاملات تحويل الأموال إلكترونيا (57 بالمائة) - المدفوعات والإيرادات، مع انخفاض عدد مطالب التعويض (46 بالمائة) من قبل إدارات البحث الدولي المشاركة.

43. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمكتب الدولي مراجعة الموارد اللازمة لعملية المقاصة، مع مراعاة نسبة المشاركة الحالية والمستقبلية في عملية المقاصة، واقتراح تعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والتعليمات الإدارية ذات الصلة لتسليط الضوء على جملة أمور من بينها إجراءات المقاصة الحالية وممارسات العمل فيها ومواءمتها مع اللائحة.

تقييم البرنامج التجريبي بشأن التطوير المهني والوظيفي (المرحلة 2)

44. سعى هذا التقييم إلى النظر في ما يلي:

(أ) الاستراتيجية والنتائج الحالية للبرنامج التجريبي ومساهمته في معالجة قضايا الدعم الوظيفي في الويبو؛

(ب) التأكد من ملاءمة شروط الدعم الوظيفي وآلياته للرفع من مستواها وضمان حسن سير برنامج الدعم الوظيفي.

(ج) الآثار المقصودة والفعلية، وكذلك المخاطر واستراتيجيات التخفيف منها، التي قد تترتب عن برنامج دعم وظيفي في المستقبل وتطال المستفيدين المحتملين.

45. وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية ما يلي:

(أ) أثبت البرنامج التجريبي، على نطاق صغير، أنه ذو صلة بتلبية احتياجات الموظفين التنظيمية والفردية، على النحو الذي أشار إليه أكثر من 65 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية. وقد أفضى إلى تغييرات تحفيزية وسلوكية إيجابية بين جميع المستفيدين.

(ب) بلغ البرنامج التجريبي النضج اللازم للتصدي للتحديات التنظيمية القائمة، على غرار تقدم الموظفين في السن، والاحتفاظ بالمواهب، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وغيرها، بطريقة أكثر شمولية وتوحيدًا.

(ج) يمكن لخدمات التنقل المحددة، على غرار مهام التطوير والتدريب أثناء العمل خارج المنظمة، أن تساعد على التوفيق بين الاحتياجات والتطلعات الفردية، والاحتياجات التنظيمية.

46. وأثبتت استراتيجية التنفيذ فعاليتها. ولكن بنية الويبو ومواردها في مجال خدمات التطوير الوظيفي لا تزال غير كافية في هذه المرحلة نظراً إلى الاحتياجات والتحديات التنظيمية الحالية والمستقبلية. كما أن البرنامج التجريبي يبقى غير مستدام في شكله الحالي.

47. وأبرز الموظفون الحاجة إلى تعزيز شفافية خدمات التطوير الوظيفي والنفاذ إليها. ومن ثمّ، ينبغي أن تكون أي خدمة لدعم التطوير الوظيفي في المستقبل شاملة، مما تتيح نفاذ جميع الموظفين إليها، في إطار نهج قائم على الطلب.

48. ورغم أن التقييم العام للبرنامج التجريبي كان إيجابيا، فقد حدد التقييم أيضا جوانب يمكن تعزيزها. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تقديم التوصيات الثلاث الآتية:

(أ) ينبغي لإدارة الموارد البشرية أن تنظر في وضع إطار دعم وظيفي كامل، ودعم بنية تحدد بوضوح المشكلات والقضايا الواجب معالجتها، والافتراضات الداخلية والخارجية والعوامل السياقية بالإضافة إلى النتائج والأهداف المتوقعة.

(ب) ينبغي أن تضمن إدارة الموارد البشرية إشراك المديرين والمشرفين المباشرين عند تقديم خدمات الدعم الوظيفي، وإبلاغ جميع الموظفين بشفافية عن السبيل الذي يتيح لهم النفاذ إلى خدمات الدعم الوظيفي وتحديد المواهب.

(ج) ينبغي للويبو أن تنظر في مراعاة الخبرة الحالية والتعلم من البرنامج التجريبي بشأن التطوير الوظيفي من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الدعم الوظيفي كوحدة متميزة للتصدي إلى التحديات التنظيمية القائمة على نحو كبير.

التقرير التجميعي لاستعراض التقييم بشأن منتجات الويبو التقييمية

49. من بين الأهداف الرئيسية لهذا التقرير التجميعي لاستعراض التقييم ما يلي:

(أ) تحليل وتوليف نتائج وتوصيات التقييمات التي أجريت من عام 2011 إلى عام 2017؛

(ب) والمساهمة في إتمام حلقة ردود الفعل المتعلقة بالأدلة للمخططين والمدراء في المنظمة، عن طريق تحديد إمكانية تجسيد المعرفة المنبثقة عن الأدلة التقييمية في توصيات استراتيجية وجوهرية وموضوعية وشاملة؛

(ج) وتصور الثغرات الموجودة في الأدلة وتوحيد المعلومات لتيسير النفاذ إليها واستخدامها من قبل عملاء التقرير التجميعي لاستعراض التقييم.

50. وتشمل الاستنتاجات الرئيسية للتقرير ما يلي:

(أ) التغطية البرنامجية والجغرافية لمحفظة التقييم ملائمة وتستمر في التوسع لتشمل البرامج والمناطق الجغرافية التي لم يتم تقييمها بعد؛

(ب) وتم الانتهاء من تقييمين شاملين لعدة قطاعات، أحدهما في عام 2014 بشأن إدارة المعرفة والثاني في عام 2018 بشأن تطوير القدرات. وكان كلاهما سديداً من وجهة نظر قياس قدرة المنظمة على العمل معًا. ويمكن للموضوعات الشاملة لعدة قطاعات التي تم اختيارها للتقييم أن تعود بالفائدة فيما يتعلق بوضع خريطة منهجية واستراتيجية وتشاركية للأولويات في المنظمة؛

(ج) ولا تزال التحسينات في المساواة بين الجنسين تشكل أحد العناصر الرئيسية الموجودة في جميع معايير التقييم الخمسة التي تم توليفها إما كنتائج أو كتوصيات؛

(د) والأدلة على آثار الملكية الفكرية على المدى الطويل المنبثقة عن البرامج محدودة للغاية في محفظة التقييمات الحالية ولا تقدم معلومات كافية فيما يتعلق بالتأثير.

51. وبناءً على الاستنتاجات، أوصى التقرير التجميعي لاستعراض التقييم بما يلي:

(أ) ينبغي لقسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية إيلاء الأولوية حيثما أمكن لتغطية برامج الويبو والأهداف الاستراتيجية والقطاعات التي لم يتم تقييمها بعد. ويجب أن يشمل هذا النهج التغطية الجغرافية كأحد العناصر لاتخاذ مثل هذا القرار. وينبغي اختيار التقييمات الشاملة بعناية؛ لضمان وجاهة المواضيع على نطاق المنظمة؛

(ب) وينبغي لقسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية تحسين عدد النتائج والاستنتاجات الموضوعية بشأن الملكية الفكرية وجودتها فيما يتعلق بالتأثير على المدى الطويل وأثر البرامج؛

(ج) وينبغي لقسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية أن يعزز تدابيره لتحسين وإدخال عناصر تراعي الفوارق بين الجنسين بطريقة تتسق مع سياسات الويبو بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تقييم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

52. تتمثل الأهداف الرئيسية لتقييم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ فيما يلي

(أ) تقييم وجاهة برنامج المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بالنسبة لنظرائه المستهدفين، والقيمة المضافة التي يجلبها للمنطقة، والدعم الذي يتلقاه من نظرائه؛

(ب) وتقييم مساهمات المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في تفعيل الملكية الفكرية لأغراض التنمية المستدامة، والإسهام الاستراتيجي للبرنامج الإقليمي في تحقيق الهدف الأوسع وهو تحقيق التكامل الإقليمي وفق إطار المؤشرات العالمية المرجعية؛

(ج) وتحليل الأدوات والآليات والمنهجيات[6] التي يطبقها المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. والعمل، بالإضافة إلى ذلك، على تحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي أسهمت في أداء ذلك المكتب الإقليمي؛

(د) وتحديد العوامل التي يمكن تكرارها في المكاتب الإقليمية الأخرى من أجل زيادة وجاهتها وكفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك في مجال المساواة بين الجنسين؛

[6] المؤتمرات، والاجتماعات، والدورات التدريبية، والبعثات، الخ.

53. وتشمل الاستنتاجات الرئيسية للتقرير ما يلي:

(أ) تم تطوير منهج المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وعمله في إطار منظم للتسليم. ويعدّد هذا النهج المنظم أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لمنهج المكتب، كما أنه يساهم بقوة في فعالية عمله. والدلائل القوية من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بأهمية المشروعات المختلفة تشجّع على الثقة في أن المنهج المنظم يكتسي قيمة لدى الدول الأعضاء في مجال تطوير أطر الملكية الفكرية وأنظمتها؛

(ب) ومن المحتمل أن تستمر زيادة الأثر المترتب عن مساهمة المكتب في تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية وسيصبح أكثر وضوحًا، حيث تمضي المزيد من الدول الأعضاء قدما في طريق التنمية وتكرس مزيدًا من الوقت لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية للملكية الفكرية. وسيكون من الأهمية بمكان في السنوات القادمة مراقبة النهج القائم على المشاريع وتنقيحه بعناية وفقًا لما يلي: "1" احتياجات الدول الأعضاء؛ "2" والتأملات في فعالية محتوى المشاريع وبنيتها؛

(ج) وثمة مكاسب يجب تحقيقها من خلال ضمان الارتباط الوثيق بين النهج والتعاون بين القطاعات الجوهرية والمكتب، نظراً إلى إلى معرفة المكتب الإقليمي بالاستراتيجيات الوطنية لمكاتب الملكية الفكرية وتفاصيل تشخيصها وفهم أولوياتها. وهذه المعرفة يمن شأنها أن تساهم أيما مساهمة في تخطيط القطاعات الجوهرية وتنفيذ عملها؛

(د) وهناك حاجة إلى إدخال تحسينات على إعداد التقارير عن مشاريع المكتب، مع التركيز بشكل خاص على التقارير التي تركز على المشروع/الخاصة بالمشروع وتقديم إحصاءات حول أنشطة محددة في سياق المشروع. وينبغي أن تصف التقارير أيضًا المساهمة في الأنشطة والنواتج المخطط لها وأن تحلل المساهمة في أولويات الويبو الاستراتيجية.

54. واستنادا إلى الاستنتاجات، أوصى تقرير تقييم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بما يلي:

(أ) يجب أن يعتمد المكتب على نقاط القوة الموجودة في إطار رصد المشاريع من خلال مراعاة الميزنة القائمة على النتائج، والعناصر الجنسانية وإعداد التقارير وفقاً المؤشرات القائمة على النتائج.

(ب) ولا ينبغي للمكتب أن يزيد من عدد المشاريع فيتجاوز المشاريع العشرة الموجودة بالفعل. ويجب أن يستمر في التركيز على الجودة بدلاً من التركيز على الكمية.

أنشطة التحقيق

لمحة عامة عن عدد الحالات

55. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت 21 حالة جديدة (تشكل 47 في المائة زيادة عن الفترة السابقة) وأغلقت 19 حالة. وفي 30 يونيو 2019، كانت 14 حالة عالقة منها أربع حالات في مرحلة التقييم الأوّلي وثمان حالات في مرحلة التحقيق الكامل وحالتان معلقتان بسبب غياب الموظف المعني لفترة طويلة، أو بانتظار اتخاذ إجراء من جانب كيان آخر.

وفُتحت ست حالات من الحالات العالقة في عام 2019 وست حالات في عام 2018 وحالة واحدة في عام 2017 وحالة واحدة في عام 2016. وفي 1 يوليو 2019، بلغ الوقت المستغرق للتحقيق في الحالات 5.5 أشهر.

الرسم البياني 1 – تحليل مقارنة لعدد حالات التحقيق من 30 يونيو 2016 إلى 30 يونيو 2019

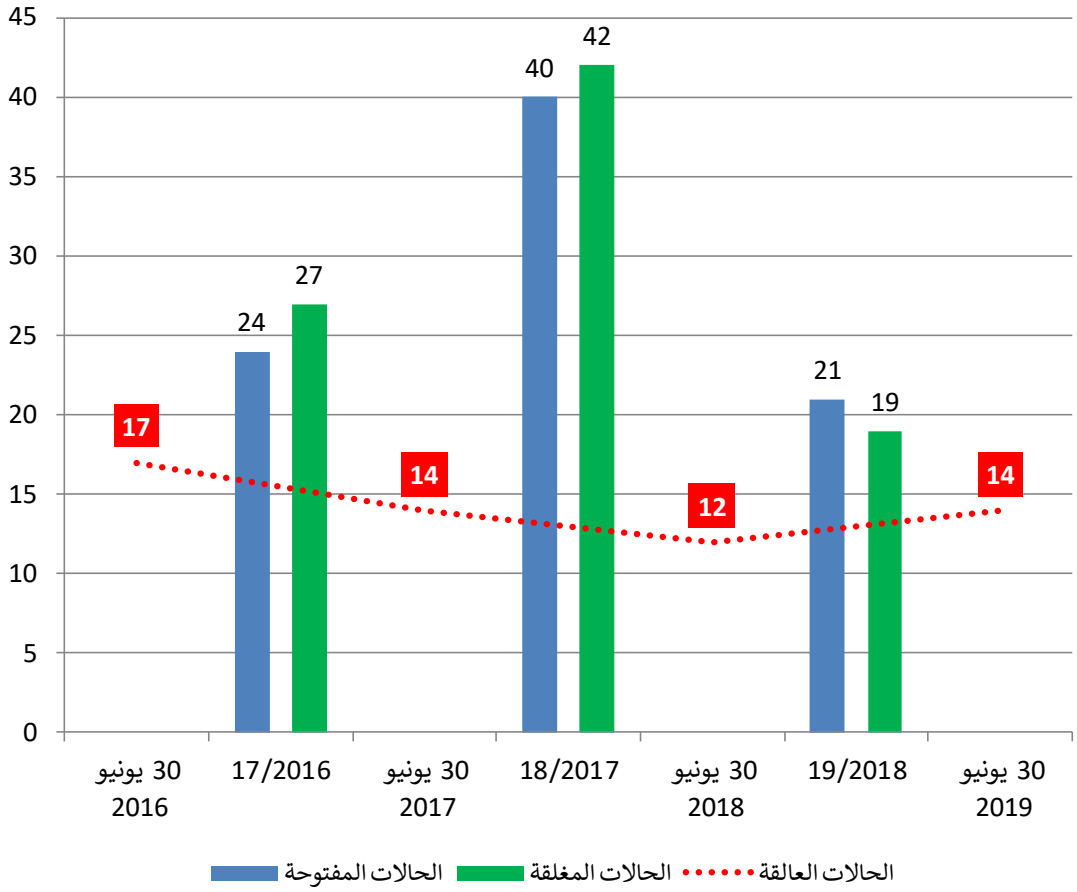

56. ومن ضمن 21 حالة مفتوحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحيلت ثلاث حالات إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتسدي المشورة بشأنها وفقا للأحكام المناسبة من ميثاق الرقابة الداخلية[7].

حصيلة أنشطة التحقيق

57. وفقا لميثاق الرقابة الداخلية، يشمل التقرير السنوي وصفا لقضايا التحقيق التي تم إثباتها مع ما صدر بشأنها من أحكام. وفي خمس من الحالات المحقق فيها، وجدت الشعبة أدلة على صحة الادعاءات وأوصت باتخاذ تدابير تأديبية في حق موظف. وفي هذه الحالات الخمس:

(أ) تتعلق حالة واحدة بإساءة استخدام أحد الموظفين للوقت المنفق في العمل؛

(ب) وتتعلق حالتان بتحرش أحد الموظفين و/أو إساءة استخدام منصبه؛

[7] الفقرات 18 و19 و21 و22 و23 من ميثاق الرقابة الداخلية.

(ج) وتتعلق حالة واحدة بسرقة داخلية في مكان العمل؛

(د) وتتعلق حالة واحدة بقيام أحد الموظفين بأنشطة مهنية خارجية غير مصرح بها.

58. وعقب إصدار توصيات باتخاذ تدابير تأديبية:

(أ) في حالة واحدة، طُرد موظف من المنظمة؛

(ب) وفي حالة واحدة، أُنزل موظف إلى رتبة أقل؛

(ج) وفي حالة واحدة، ترك الموظف المعني المنظمة قبل بدء الإجراءات التأديبية؛

(د) وفي حالتين، ما يزال اتخاذ الإدارة لقرار نهائي معلقاً في 30 يونيو 2019.

59. وإضافة إلى ذلك، مكَّنت أنشطة التحقيق التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الشعبة من استخلاص بعض الدروس. وبوجه خاص، أُصدر تقرير عن التورط الإداري قدمت فيها توصية بخصوص إدخال تصحيحات في سجل مدريد بحكم الوظيفة. وأُصدر تقرير ثانٍ عن التورط الإداري كمشروع للتعليق عليه يتناول أنظمة إدارة استفسارات العملاء.

60. ويرد فيما يلي تحليل مقارنة للحالات المسجلة في الفترة من 1 يوليو 2015 إلى 30 يونيو 2018.

الجدول 1 – تحليل الشكاوى الواردة من 1 يوليو 2016 إلى 30 يونيو 2019

الفئة	17/2016	18/2017	19/2018
إساءة استخدام المنصب أو المكانة	0	3	1
إساءة استخدام وقت العمل	3	5	2
الغش أو الإساءة للحصول عبى مزايا ومستحقات	2	0	0
خرق السرية	2	2	1
تضارب المصالح	0	1	0
التحرش (غير الجنسي)، التمييز	2	2	2
العصيان والسلوك غير اللائق	5	8	3
إساءة استخدام أموال الويبو وأصولها	0	3	0
الإهمال في العمل، عرقلة عمليات الويبو	1	1	3
تقصير آخر في الوفاء بمعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية	2	4	0
مخالفات المشتريات	1	1	1
مخالفات التوظيف	0	1	4
الانتقام	0	3	0
التحرش الجنسي	0	3	0
الإيذاء أو الاستغلال الجنسي	0	0	0
أنشطة خارجية غير مصرح بها	3	3	2
بيانات أو تصريحات غير مصرح بها	1	0	0
إخلال من قبل مرشح لوظيفة شاغرة	0	0	1
إخلال من قبل بائع أو طرف خارجي آخر	2	0	1
المجموع الكلي	24	40	21

الرسم البياني (2) – تحليل الحالات المغلقة في الفترة من 1 يوليو 2016 إلى 30 يونيو 2019

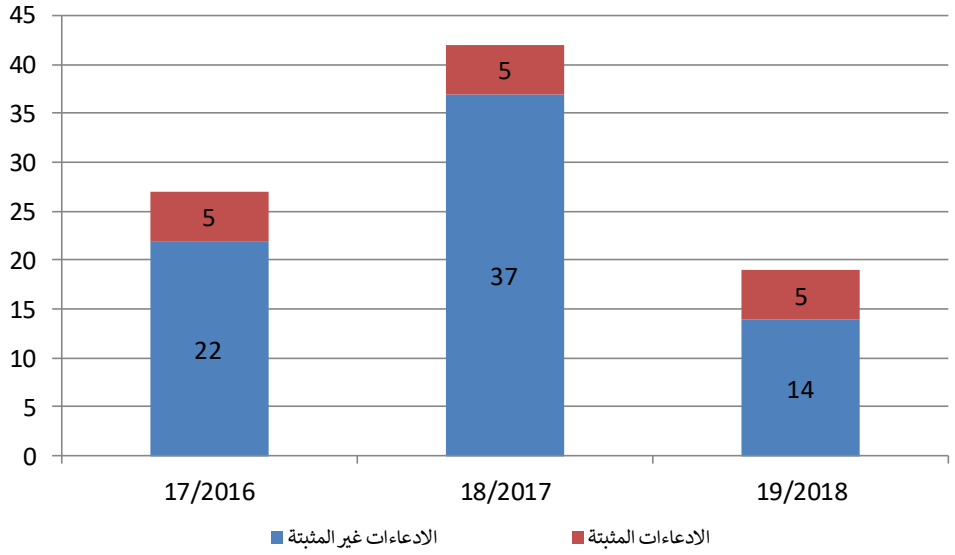

الحالات التي رُفض فيها تقديم معلومات أو مساعدات

61. وفقا للفقرة 48(ز) من ميثاق الرقابة الداخلية، ينبغي لشعبة الرقابة الداخلية أن تبلغ عن أي حالات قيّد فيها نفاذ الشعبة إلى سجلات أو موظفين أو مبانٍ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

62. وتشير الشعبة إلى أنه لم يمتنع أي من الموظفين عن الإدلاء بمعلومات أو المساعدة في عملية رقابية جارية أثناء فترة التقرير.

وضع تنفيذ توصيات الرقابة

63. إنّ المدير العام مسؤول عن ضمان تلبية جميع التوصيات الصادرة عن مدير الشعبة وغيرها من الهيئات الرقابية بسرعة، وعن ذكر الإجراءات المتخذة فيما يخص نتائج وتوصيات تقرير بعينه[8]. ويحيل المدير العام هذه المسؤولية إلى مديري البرامج المسؤولين عن مجالات تشغيلية محددة في الويبو.[9] ويخضع تنفيذ مديري برامج الويبو لجميع توصيات المراقبة لمتابعة منتظمة تتولاها شعبة الرقابة الداخلية.[10]

64. وتواصل الشعبة إدارة التوصيات وإعداد التقارير بشأنها من خلال نظام TeamCentral© الذي يتيح إقامة حوار تفاعلي بين مديري البرامج ومندوبيهم تحقيقا للفعالية في متابعة تنفيذ التوصيات المفتوحة.

65. وتضفي شعبة الرقابة الداخلية اللمسات الأخيرة مشروعها الخاص بمعلومات الأعمال الذي يتيح متابعة التوصيات في لوحات البيانات التنظيمية لمعلومات الأعمال. ومن خلال ربط بيانات التوصيات في نظام TeamCentral© بلوحات

---

[8] الفقرة 45 من ميثاق الرقابة الداخلية.

[9] الفقرة 7 من التعميم الإداري 2010/16.

[10] الفقرة 8 من التعميم الإداري 2010/16.

البيانات لمعلومات الأعمال، وتوفير حقوق نفاذ محددة، سيكون للإدارة نظرة معززة أكثر ويومية لتطور التوصيات، فضلاً عن قدرات الإبلاغ.

66. وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت هناك 155 توصية مفتوحة منها 68 ذات أولوية عالية و87 ذات أولوية متوسطة. وتستأثر توصيات الشعبة بنسبة 85 في المائة من مجموع توصيات الرقابة الداخلية المفتوحة.

الرسم البياني (3) – توصيات الرقابة المفتوحة بحسب المصدر والأولوية (155)

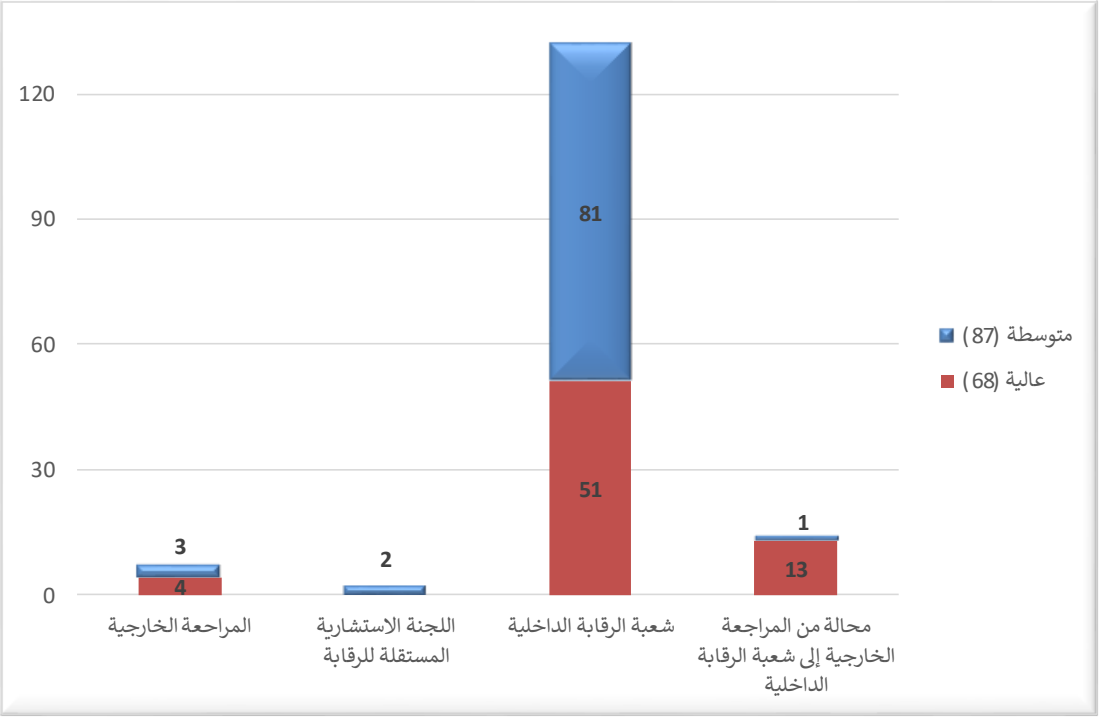

67. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أُضيفت 16 توصية من تقرير مراجع الحسابات الخارجي[11] للفترة 2018/2017. وتنبثق 24 توصية من توصيات شعبة الرقابة الداخلية عن خمسة تقارير تدقيق وتقريرين للتقييم وتقرير واحد بشأن التورط الإداري. وقدمت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة توصيتين عقب استعراضها للجداول الزمنية المنشودة في عمليتي الإبلاغ والتحقيق (WO/PBC/30/14).

68. ولم يتم إغلاق أي من توصيات شعبة الرقابة الداخلية دون تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأغلق مراجعو الحسابات الخارجيين أربع توصيات من عملية مراجعة امتثال الأسفار والمنح التي أجريت في 2016/2015، على أساس أن الإدارة قبلت المخاطر ذات الصلة.

69. وعقب تعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في المملكة المتحدة مراجعا خارجيا لحسابات الويبو اعتبارا من 1 يناير 2018، استعرض مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات التوصيات العالقة الصادرة عن مراجعي الحسابات السابقين. واستعرض ذلك المكتب 19 توصية من أصل 62 توصية عالقة، وأغلق 12 توصية واعتبر سبع توصيات عالقة. وسيرصد المكتب المذكور تلك التوصيات السبع.

[11] WO/PBC/28/4

70. واستعرضت شعبة الرقابة الداخلية التوصيات المتبقية المنبثقة عن عمليات المراجعة الخارجية السابقة والتي لم يستعرضها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات، وعددها 43 توصية، وأغلقت 29 توصية. وسترصد الشعبة تنفيذ باقي التوصيات المفتوحة وعددها 14 توصية من ضمن هذه الفئة من التوصيات الصادرة عن عمليات المراجعة الخارجية السابقة (المشار إليها بتوصيات مراجع الحسابات الخارجي المحالة إلى شعبة الرقابة الداخلية، في الجدول 2 أدناه). ويبيّن الجدول 2 تطور التوصيات حسب المصدر م 1 يوليو 2018 و30 يونيو 2019.

الجدول 2 – تطور التوصيات من 1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019

المصدر	مفتوحة في 1 يوليو 2018	مضافة خلال السنة	مغلقة خلال السنة	محالة خلال السنة	مفتوحة في 30 يونيو 2019
شعبة الرقابة الداخلية	134	24	26	-	132
مراجع الحسابات الخارجي	46	16	41	-14	7
اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	-	2	-	-	2
توصيات مراجع الحسابات الخارجي المحالة إلى شعبة الرقابة الداخلية	-	-	-	14	14
المجموع	**180**	**42**	**67**	**-**	**155**

71. ويلخص الرسم البياني التالي تطور توصيات الرقابة المفتوحة حتى 30 يونيو 2019.

الرسم البياني (4) – تطور توصيات الرقابة المفتوحة بحسب الأولوية (155)

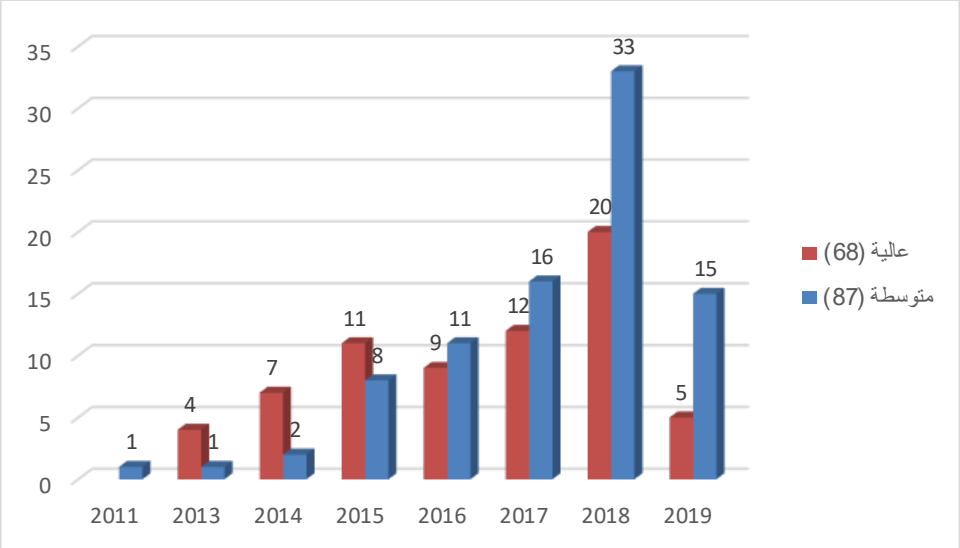

72. ولا تزال توصية عالية الأولوية مفتوحة منذ عام 2011، ويبلغ عدد التوصيات التي صدرت بين عامي 2011 و2015 والتي لا تزال مفتوحة إلى الحين 34 توصية.

73. ويظهر في الرسم البياني أدناه عدد التوصيات المفتوحة بحسب برامج الويبو[12] والأولوية في 30 يونيو 2019:

الرسم البياني (5) – التوصيات بحسب البرنامج والأولوية (155)

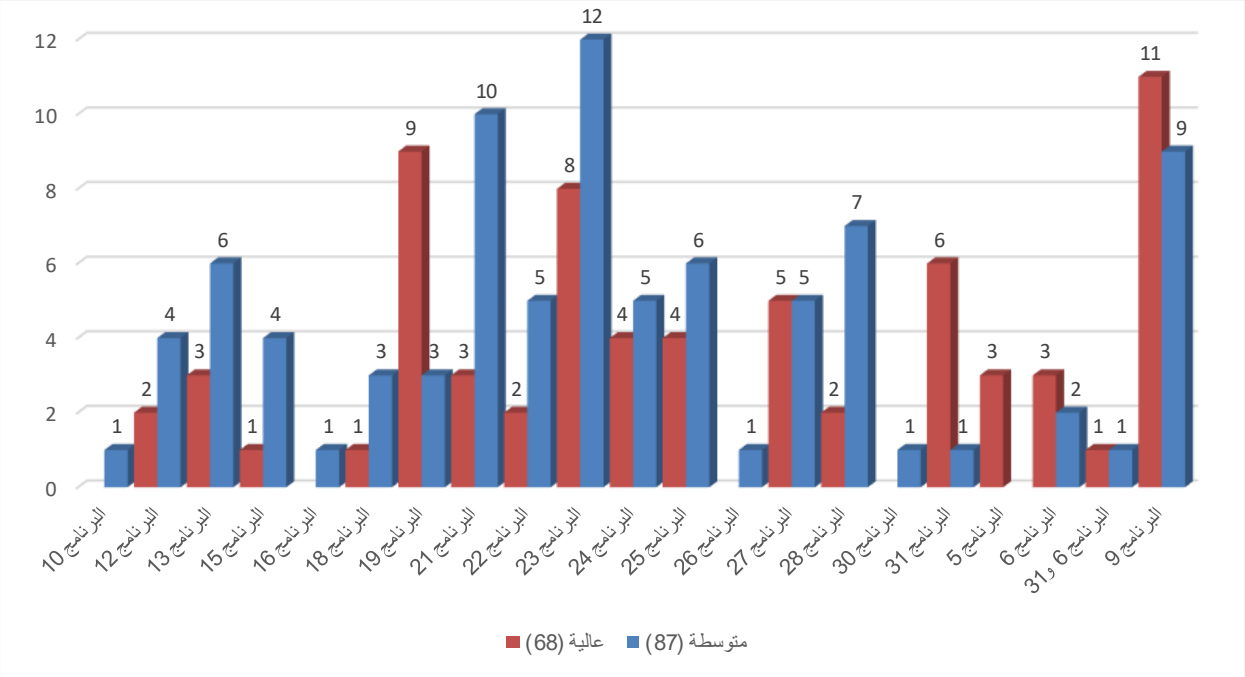

74. وتستأثر خمسة برامج بنحو 50 في المائة من التوصيات العالية الأولوية البالغ عددها 68 توصية، وتخص الحصة الأكبر من التوصيات المفتوحة البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نموا (البرنامج 9)، وإدارة الموارد البشرية وتطويرها (البرنامج 23)، والاتصالات (البرنامج 19)، ونظام لاهاي (البرنامج 31).

[12] **البرنامج 1** قانون البراءات، **والبرنامج 2** العلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، **والبرنامج 3** حق المؤلف والحقوق المجاورة، **والبرنامج 4** المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية والموارد الوراثية، **والبرنامج 5** نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، **والبرنامج 6** نظاما مدريد ولشبونة، **والبرنامج 7** مركز الويبو للتحكيم والوساطة، **والبرنامج 8** تنسيق أجندة التنمية، **والبرنامج 9** البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نموا، **والبرنامج 10** البلدان المتحولة والبلدان المتقدمة، **والبرنامج 11** أكاديمية الويبو، **والبرنامج 12** التصنيفات والمعايير الدولية، **والبرنامج 13** قواعد البيانات العالمية، **والبرنامج 14** شعبة قواعد البيانات العالمية خدمات النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، **والبرنامج 15** حلول لأعمال مكاتب الملكية الفكرية، **والبرنامج 16** الاقتصاد والإحصاء، **والبرنامج 17** إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، **والبرنامج 18** الملكية الفكرية والتحديات العالمية، **والبرنامج 19** التواصل، **والبرنامج 20** العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية ، **والبرنامج 21** الإدارة التنفيذية، **والبرنامج 22** إدارة البرامج والموارد، **والبرنامج 23** إدارة الموارد البشرية وتطويرها، **والبرنامج 24** خدمات الدعم العامة، **والبرنامج 25** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، **والبرنامج 26** شعبة الرقابة الداخلية، **والبرنامج 27** خدمات المؤتمرات واللغات، **والبرنامج 28** تأمين المعلومات والسلامة والأمن، **والبرنامج 30** الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم المقاولة، **والبرنامج 31** نظام لاهاي.، **والبرنامج 32** نظام لشبونة.

العمل الاستشاري والرقابي الاستشاري

75. إضافة إلى العمل الرقابي المخطط له، استمرت الشعبة في إسداء المشورة المهنية بشأن السياسات والإجراءات المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

76. كما شاركت الشعبة، بالتعاون مع إدارة تخطيط البرامج والشؤون المالية، في أنشطة الوقاية من مخاطر الغش. وبالأخص:

(أ) أعد تدريب عبر الإنترنت عن "تفادي الغش وإساءة الاستعمال في الويبو" وسوف يطرح على موظفي الويبو في النصف الثاني من عام 2018؛

(ب) وأطلقت ممارسة تقييم لمخاطر الغش، حيث شاركت شركة استشارية متخصصة، وستجرى أنشطة عمل ميدانية خلال النصف الثاني من عام 2018.

(ج) وتواصل شعبة الرقابة الداخلية العمل مع الإدارة لتحديد صياغة ومعالجة مشتركة للمعاملات الفعلية بأثر رجعي، بهدف تصميم التقارير التي تزود الإدارة بقائمة من هذه المعاملات لتمكين الرصد والمراقبة الأكثر فعالية إدارة هذه المعاملات.

التعاون مع هيئات الرقابة الخارجية

اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

77. شاركت الشعبة بانتظام في جلسات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لإبلاغها عن تنفيذ خطة الرقابة الداخلية، ومناقشة نتائج الرقابة وغيرها من المسائل المتعلقة بعمل الشعبة وسير شؤونها، والتماس مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة. وشهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير عقد الجلسات التاسعة والأربعين إلى الثالثة والخمسين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

المدقق الخارجي

78. حافظت شعبة الرقابة الداخلية على علاقة عمل ممتازة مع المدقق الخارجي من خلال عقد اجتماعات منتظمة عن قضايا التدقيق والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. وتبادل المدقق الخارجي والشعبة الاستراتيجيات والخطط السنوية والتقارير الفردية بغية ضمان فعالية التغطية الرقابية وتفادي أي ازدواجية محتملة أو عبء رقابي مفرط.

79. واجتمعت الشعبة بالمدقق الخارجي القادم من مكتب التدقيق الوطني بالمملكة المتحدة عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشاطرت خطة العمل السنوية. وانخرطت الشعبة بنشاط مع مراجعي الحسابات الخارجيين خلال عمليات المراجعة التي اضطلعوا بها في عام 2018 وقدمت المدخلات اللازمة عند الاقتضاء.

التعاون مع أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات

80. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع مدير الشعبة بانتظام مع أمين المظالم ورئيس مكتب الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد وتكامل الدعم.

أنشطة الرقابة الأخرى

أنشطة التواصل في المنظمة

81. استمرت الشعبة، ضمن جهودها المستمرة لتوضيح عملها والدفاع عنه، في التواصل مع الزملاء داخل الويبو من خلال تقديم عروض للموظفين الجدد في إطار التدريبات التمهيدية، وإصدار النشرة الإخبارية للشعبة ولوحات البيانات الخاصة بالشعبة، وتقديم عروض للمدير وكبار الإداريين عند الاقتضاء.

استقصاء الرضا

82. واصلت الشعبة استقصاء رضا الزملاء من وحدات الويبو الخاضعة للتدقيق أو التقييم عن طريق استقصاءات رضا الزبائن عقب كل مهمة. ويهدف ذلك إلى الحصول على آراء الزملاء في العمل الرقابي وتحليلها. ووفقا للتحليل الموحد لنتائج الاستقصاء، بلغت نسبة الرضا 85 في المائة.

83. وأشارت نتائج الاستقصاءات، التي أجريت بعد سنة من تنفيذ المهام والتي استخدمت لقياس أثر العمل الرقابي، إلى نسبة رضا متوسطة تبلغ 77 في المائة. وستسعى الويبو جاهدة إلى تحسين أثر عملها الرقابي استنادا إلى آراء الزملاء.

84. وساعدت التعليقات الإضافية، التي أرسلتها الوحدات التي خضعت للتدقيق/التقييم من خلال الاستقصاءات، شعبة الرقابة الداخلية على تحديد أوجه القصور والعمل على اتخاذ إجراءات تصحيحية.

التواصل مع مهام رقابية أخرى

85. يشمل ميثاق الرقابة الداخلية أحكاما محددة[13] عن التواصل مع دوائر الرقابة الداخلية في المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والتعاون معها. وتقر شعبة الرقابة الداخلية بقيمة وأهمية توطيد العلاقات مع نظيراتها. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الشعبة تعاونها النشط والمفيد وحافظت على علاقاتها مع المنظمات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وشاركت الشعبة بفعالية بوجه خاص في المحافل التالية:

(أ) الاجتماع السنوي لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة، الذي عُقد في الفترة من 9 إلى 15 سبتمبر 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

(ب) الاجتماع السنوي لممثلي دوائر التحقيق في الأمم المتحدة، الذي عُقد في سونغدو، جمهورية كوريا، في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر 2018؛

[13] الفقرة 28(ز) من ميثاق الرقابة الداخلية.

(ج) وحضرت الويبو أسبوع التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي عقد في الفترة من 13 إلى 17 مايو 2019 في نيروبي، كينيا؛

(د) والاجتماع السنوي لرؤساء التدقيق الداخلي في المنظمات الدولية الأوروبية الذي عُقد في روما، إيطاليا، في الفترة من 22 إلى 24 مايو 2019.

الاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية

86. يقتضي ميثاق الرقابة الداخلية[14] من مدير الشعبة أن يؤكد استقلاليته التشغيلية وأن يبدي تعليقاته على نطاق الأنشطة ومدى كفاية الموارد المخصصة لمهام الرقابة الداخلية.

87. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقع أي حالة مست بالاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية ولم يحدث أي نشاط يخلّ بها. فقد حددت الشعبة نطاق أنشطتها استنادا إلى تقييم المخاطر والتعليقات والآراء النقدية الواردة من إدارة الويبو واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء على النحو المناسب.

موارد الرقابة

الميزانية والموظفون

88. خُصصت للشعبة ميزانية للثنائية قدرها 5.072 مليون فرنك سويسري أي 0.73 بالمئة[15] من ميزانية الويبو للثنائية 2019/2018 لتنفيذ ولايتها. وكان مستوى الموارد البشرية والمالية ملائما كي تغطي الشعبة بفعالية المجالات ذات الأولوية المحددة في خطط عملها. وساهم تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع المدقق الخارجي والاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في تغطية المخاطر.

الجدول 3 - ميزانية ونفقات شعبة الرقابة الداخلية[16] للثنائية 17/2016

	19/2018 الميزانية المعتمدة	19/2018 الميزانية بعد التحويلات	2018 نفقات*	نسبة الاستخدام (%)
موارد الموظفين	4,849	4,085	1,797	%44
خلاف موارد الموظفين	700	987	544	%55
المجموع	**5,550**	**5,072**	**2,341**	**%46**

89. واستكملت إجراءات تعيين مدير شعبة الرقابة الداخلية، وتولى المدير منصبه في أغسطس 2018.

[14] انظر الفقرة 48(ط) من ميثاق الرقابة الداخلية.

[15] تستند هذه النسبة المئوية إلى الميزانية بعد التحويلات في شعبة الرقابة الداخلية.

[16] ترد المبالغ بآلاف الفرنكات السويسرية.

90. واستكملت عملية تعيين رئيس قسم التقييم، ومن المرجح أن يباشر الموظف المعيّن عمله في 1 أغسطس 2019.

91. واستكملت عملية تعيين منصب محقق أقدم في مستوى P4، وباشر الموظف المعين عمله في يناير 2019.

92. واستكملت عملية اختيار محقق مؤقت في مستوى P3، وباشر الموظف المعين عمله في يناير 2019.

93. وانضم متدرب عُيّن مؤخرا إلى شعبة الرقابة الداخلية انطلاقا من 15 مايو 2019.

94. وتجري حاليا عملية اختيار مساعد في مستوى G4.

التدريب

95. نظرا إلى أهمية التقدم المهني المستمر للموظفين ووفقا لسياسة التدريب في الويبو، حضر موظفو شعبة الرقابة الداخلية أنشطة تدريب مختلفة لاكتساب معارف ومهارات تقنية وكفاءات جديدة لزيادة الفعالية والكفاءة التشغيلية للشعبة عند الاضطلاع بمهام رقابية.

96. وفي المتوسط، حضر كل من موظفي الشعبة 10 أيام من التدريب شملت المجالات التالية: إدارة مهمة التدقيق، ومكافحة الغش واكتشافه، وتقنيات البحث التحقيقي، وتحليل البيانات، وأداة التدريب الجديدة لتصوير البيانات المسماة ®Tableau، وحيازة المعلومات الرقمية، والأمن الإلكتروني، و إدارة المنازعات، وتقييم سياسات العلوم والابتكار، وحزمة برمجيات التدقيق الحديثة TeamMate.

[يلي ذلك المرفق]

قائمة تقارير شعبة الرقابة الداخلية

من 1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019

التدقيق في أنظمة تأمين النفاذ المادي	IA 2018-04
التدقيق في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية	IA 2018-03
التدقيق في الصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو	IA 2018-05
التدقيق في تنفيذ استراتيجية الويبو لتأمين المعلومات	IA 2018-06
التدقيق في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات	IA 2019-06
تقييم البرنامج التجريبي شأن التطوير المهني والوظيفي (المرحلة 2)	EVAL 2018-01
التقرير التجميعي لاستعراض التقييم بشأن منتجات الويبو التقييمية	EVAL 2018-03
تقييم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	EVAL 2018-02
تقرير عن التورط الإداري في إدخال تصحيحات في سجل مدريد بحكم الوظيفة	MIR 2018-15
تقرير عن التورط الإداري في أنظمة إدارة استفسارات العملاء (مشروع أصدِر للتعليق عليه)	MIR 2019-03

[نهاية المرفق والوثيقة]